ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

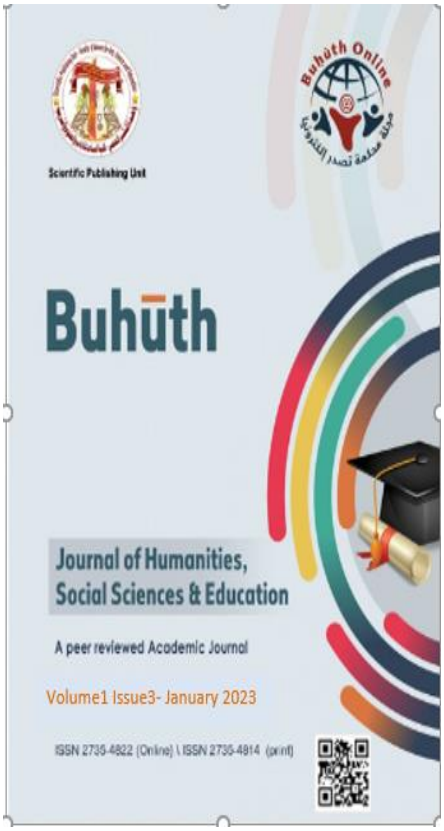

Britain and the peanut project in Tanganyika (1947-1952)

Alaa Kamel Abdel Gawad Mohamed
PHD Degree –Department of History- Faculty of Women for Arts, Science & Education- Ain Shams University – Egypt.
kkaal661@gmail.com

Khalaf Abdel-Azim Sayed Elmerry
Professor of modern and contemporary history- History Department- Faculty of Women for Arts, Science & Education- Ain Shams University- Egypt.
khelmeery@gmail.com

Dr. El Sayed Flifal
Professor of modern and contemporary history
History Department- Faculty of African Postgraduate Studies- Cairo University – Egypt.
S_fleifl@yahoo.com

Article Arabic
DOI: 10.21608/BUHUTH.2023.172052.1426
Receive Date: 7 November 2022, Revise Date: 29 December 2022, Accept Date: 8 January 2023.
Volume 1 Issue 3 (2023) Pp.76-87.

Abstract:

After end of second World War Britain was subjected to a major economic crisis, which significantly affected on the standard of living on many classes of British society specially into acute lack of botanic oils and for covering of this crisis , Britain intended to revitalize the economic movement in its colonies in East Africa, and Tanganyika was one of them by starting to plan a large agricultural program called the Peanut Project in 1947 AD and spent a lot of money on this project by number of private British companies participated in it to serve its interests However the hasty implementation of this project led to the occurrence of many political and technical errors and the Natural factors also played a role in causing many material losses which led to suspend of the project 1952 withdrawal of financial support about which had a significant impact on the political, economic and social situation in Tanganyika

Keywords: Britain, Tanganyika, peanut project, colonial economy

بريطانيا ومشروع الفول السوداني في تنجانيقا (1947-1952م)

علاء كامل عبد الجواد محمد
باحث دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
قسم التاريخ - كلية البنات – جامعة عين شمس
kkaal661@gmail.com

أ.د / خلف عبد العظيم سيد الميري
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية البنات- جامعة عين شمس
khelemeery@yahoo.com

أ. د / السيد علي أحمد فليفل
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات العليا الأفريقية – جامعة القاهرة
S_fleifl@yahoo.com

الملخص:
تعرضت بريطانيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية لأزمة اقتصادية كبيرة، أثرت على المستوى المعيشي لكثير من طبقات المجتمع البريطاني بشكل ملحوظ، وبدا ذلك واضحا في النقص الحاد من الزيوت والدهون النباتية في البيوت البريطانية، ولأجل تغطية حاجات تلك الأسر من هذه المواد الدهنية، كنتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية الكبرى، عمدت بريطانيا لتنشيط الحركة الاقتصادية في مستعمراتها بشرق أفريقيا، وكانت تنجانيقا إحداها، وذلك من خلال شروعها في التخطيط لبرنامج زراعي كبير أطلق عليه مشروع الفول السوداني عام 1947م، وأنفقت على هذا المشروع كثير من الأموال وشاركت فيه عدد من الشركات البريطانية الخاصة خدمة لمصالحها الحيوية بهدف سد العجز من الزيوت النباتية وعلاج النقص في الدهون والزيوت الصالحة للأكل، بيد أن التسرع في تنفيذ هذا المشروع أدى لوقوع كثير من الأخطاء السياسية والتقنية كذلك أدت العوامل الطبيعية دورا في التسبب بعديد من الخسائر المادية، مما أدى إلى توقف المشروع في عام 1952م، وسحب الدعم المالي عنه، وكان له أثرا كبيرا على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تنجانيقا.

الكلمات المفتاحية: بريطانيا – تنجانيقا – الفول السوداني – اقتصاد استعماري

مقدمة:

أثرت مجريات الحرب العالمية الثانية تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي في بريطانيا؛ ولاسيما المواد الغذائية، واستمرت تلك المعاناة عقب انتهاءها، وقد أسهمت هذه الأوضاع في حدوث نقص واضح في أغلب المواد الغذائية الأساسية كالزبد والزيت وحتى التوابل واللحوم، مما سبب شحا في أغلبها، وأسهمت بالتالي في ارتفاع الأسعار بشكل كبير. وبناء على ذلك عمدت الحكومة البريطانية لاتخاذ تدابير عاجلة لحل هذه المشكلة، ولجأت في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على منتجات مستعمراتها حول العالم، وكان منها مستعمرة تنجانيقا، حيث بدأت بريطانيا في التفكير جديا في اقتحام مجال الاستثمار الزراعي من خلال الإنتاج الموسع كأفضل وسيلة لتحقيق دفعة سريعة للاقتصاد الزراعي، فكان من نتائج ذلك الشروع في مخطط زراعة الفول السوداني، والذي كان جزءا من محاولة الحكومة للتصدي لأسوأ أزمة اقتصادية واجهتها منذ الكساد العظيم في عام 1929، واعتمدت بريطانيا

بشكل كبير على الواردات من هذه السلع للاستهلاك الخاص بها، وكان هناك نقص في المعروض وتكلفة كبيرة للغاية في الأسواق الدولية، وتزامن ذلك مع تزايد الطلب على منتجات المستعمرات من قبل الاقتصاد البريطاني الذي مزقته الحرب، واستندت السياسة الجديدة لاقتناع مؤداه أن الإنتاج الأوروبي الموسع هو أفضل وسيلة لتحقيق دفعة سريعة للاقتصاد الزراعي، ومن ثم شرعت في دراسة هذا المشروع وتطبيقه في تنجانيقا في عام 1947؛ إلا أن المشروع لم يكتب له النجاح، واضطرت الحكومة البريطانية لسحب الدعم المالي منه في عام 1952.

ويهدف البحث إلى محاولة كشف النقاب عن أسباب إقدام بريطانيا على تنفيذ مشروع زراعة الفول السوداني في تنجانيقا؟ وما هي دوافعها؟ وما هي مراحل تنفيذ المشروع وتكلفته المالية؟ وأخيرا يسلط البحث الضوء على أسباب فشل المشروع، وماهي أهم الآثار والنتائج على الوضع في تنجانيقا؟ وللإجابة على هذه الأسئلة فقد قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، فأولا: تناولت أهداف المشروع البريطاني في تنجانيقا، أما ثانيا فتم رصد مراحل تنفيذ المشروع، وأخيرا في ثالثا يحلل أسباب فشل المشروع وأثاره على تنجانيقا. أما مصادر الدراسة فقد اعتمدت على العديد من الوثائق المنشورة، بالإضافة إلى المراجع العربية والمترجمة والدوريات والرسائل الجامعية الأجنبية.

أولا: أهداف المشروع البريطاني في تنجانيقا:

تمخَّضت عن الحرب العالمية الثانية(1939-1945) عديد من النتائج، والتي لم يقتصر تأثيرها على الأحوال السياسية للدول المتحاربة فحسب؛ بل امتد أثرها على الوضع الاقتصادي بها. وكانت بريطانيا إحدى هذه الدول التي تأثرت اقتصاديا جراء تلك الحرب، ولاسيما المواد الغذائية، والتي انعكست على الشعب البريطاني، واستمرت تلك المعاناة عقب انتهاءها. فقد أسهمت هذه الأوضاع في حدوث نقص واضح في أغلب المواد الغذائية الأساسية كالزبد والزيت وحتى التوابل واللحوم، مما سبب شحا في أغلبها، وأسهمت بالتالي في ارتفاع الأسعار بشكل كبير (السامرائي، والحداد، 2017، ص ٢١٠).

عمدت الحكومة البريطانية لاتخاذ تدابير عاجلة لحل هذه المشكلة، ولجأت في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على منتجات مستعمراتها حول العالم، وكان منها مستعمرة تنجانيقا، والتي انتقلت السيادة فيها من الحكم الألماني إلى بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، ثم أضحت تحت الوصاية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وأثرت مجريات تلك الحرب تأثيرا مباشرا على اقتصادها سلبا وإيجابا، فقد أدى إدخال بريطانيا لنظام التجنيد الإجباري إلى تنجانيقا إلى تقليل الأيدي العاملة بالمزارع الأوروبية التي كانت منتجاتها بحاجة إليهم بكثرة، مثل الذرة(Friedland, 1969, pp. 13-15) وهي الغذاء الرئيس للسكان، مما دفع الحكومة إلى استيرادها طوال سني الحرب، ولغرض إيجاد البديل المناسب تم وضع خطة لزراعة محصول الحنطة (القمح) في شمال البلاد منذ عام 1942، وعلي الرغم من قلة إنتاج هذا المحصول، إلا أنه أسهم، ولو قليلا، في خفض نفقات الاستيراد (Morgan,1972, p.207).

وعندما وضعت الحرب أوزارها، بدأت بريطانيا في التفكير جديا في اقتحام مجال الاستثمار الزراعي من خلال الإنتاج الموسع كأفضل وسيلة لتحقيق دفعة سريعة للاقتصاد الزراعي، فكان من نتائج ذلك الشروع في مخطط زراعة الفول السوداني، والذي كان جزءا من محاولة الحكومة البريطانية للتصدي لأسوأ أزمة اقتصادية واجهتها منذ الكساد العظيم في عام 1929. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نهاية مساعداتها المالية لحلفائها، ودفع الوضع المالي المرير في بريطانيا بعد الحرب للدعوة لهذا النوع من التنمية الموجه نحو الإنتاج وصولا إلى درجة الاستقرار،

وحتى تصبح بريطانيا قادرة على استيراد الأطعمة بدون استنفاد احتياطيها المهم من الدولار، على أن تضع صادرات المستعمرات حلا لهذه المعضلة. وكان وزير الشؤون الاقتصادية السير ستافورد كريبس (Stafford Cripps) يرى بأن "مستقبل مجموعة الإسترليني بأكملها وقدرتها على البقاء يعتمدان على التنمية السريعة والموسعة للموارد الأفريقية (Coulson,1977, pp. 74-100).

وقد كثفت بريطانيا حاجتها لمعالجة التوازن في عجز ميزان المدفوعات بسبب النقص الحاد في الزيوت النباتية والدهون، واعتمدت بريطانيا بشكل كبير على الواردات من هذه السلع للاستهلاك الخاص بها، وكان هناك نقص في المعروض وتكلفة كبيرة للغاية في الأسواق الدولية، وتزامن ذلك مع تزايد الطلب على منتجات المستعمرات من قبل الاقتصاد البريطاني الذي مزقته الحرب، واستندت السياسة الجديدة لاقتناع مؤداه أن الإنتاج الأوروبي الموسع هو أفضل وسيلة لتحقيق دفعة سريعة للاقتصاد الزراعي(Iliffe, 1979, p. 436).

وفي هذا السياق، وضع تصور لمشروع الفول السوداني باعتباره وسيلة لمعالجة النقص العالمي من الزيوت النباتية من خلال العمليات الزراعية على نطاق واسع على الأرض الأفريقية(Matteo 2006, pp. 205-238). ويقدم مخطط الفول السوداني توضيحا لهذه الأيديولوجية الإنمائية.

وكان صاحب هذه الفكرة السيد فرانك صمويل (frank Samuel) مدير شركة أفريقيا المتحدة United Africa Company (UAC) التابعة لشركة يونيليفر (Unilever)، وهي الشركة العملاقة المتعددة الجنسيات، والتي زودت أوروبا الغربية بثلاثة أرباع السمن المستهلك وأكثر من ثلثي الصابون المستخدم في المملكة المتحدة ومستعمراتها؛ إذ اقترح صمويل على وزير الغذاء البريطاني عام 1946 فكرة زراعة الفول السوداني في شرق أفريقيا على مساحة تزيد عن 2,5 مليون فدان، للحصول على الزيوت النباتية منه، ولسد النقص الحاد منها في بريطانيا، والتي كانت لا تزال تعيش آنذاك في ظل اقتصاد الحرب، وعانت أزمة غذائية(Bourbonniere 2014. pp. 366-367).

وقد أشار صمويل في خطاب للسيد جون ويكفيلد (John Wakefield) مدير الزراعة في تنجانيقا حول إمكانية الاستثمار في زراعة النباتات المنتجة للزيوت، بأن شركة يونيليفر يمكن أن تقدم ما يقرب من 100,000 فدان من الأراضي لزراعتها، بينما أدلى مدير الزراعة أيضا بأن الإدارة في تنجانيقا ليس لديها أموال لتمويل المشروع، ولذلك فإن صموئيل سافر إلى لندن للحصول على الدعم، في وقت كانت فيه الحكومة البريطانية على وشك أن تضطر لخفض الحصص الغذائية والزيوت النباتية والدهون، بسبب النقص في هذه المنتجات المشار إليها أعلاه، فغادر صموئيل مسرعا إلى لندن، ولديه طموح بتوفر 2,500,000 فدان لبدء المشروع(Hogendorn, 1983, p.172).

وبناء على ما سبق؛ فإن خطة صموئيل الملحمية لمعالجة مشكلة بريطانيا من إمدادات الزيوت النباتية قوبلت باهتمام كبير من قبل حكومة حزب العمال البريطانية في نوفمبر عام 1946، وافقت على هذه الفكرة وأرسلت بعثة إلى شرق أفريقيا برئاسة جون ويكيفيلد المدير السابق للزراعة، وجون روزا (John Rosa) من وزارة المستعمرات، و د.ل. مارتن(D. L Martin) رئيس قسم زراعة بشركة أفريقيا المتحدة، للبحث في المواقع الملائمة لزراعته. وبعد مضي تسعة أسابيع في كينيا، وتنجانيقا وروديسيا الشمالية، منها ستة أيام قضتها مسح الأرض بالطائرة، صدقت البعثة على اقتراح صموئيل، وأكد تقرير البعثة إمكانية تنفيذ هذا المشروع، لو تم الاعتماد على طرق متطورة في الزراعة (الشرقاوي، 2011، ص 139).

واشتمل نص المشروع على أن تتولى الحكومة البريطانية الإنفاق عليه من خلال تقديمها أربعة وعشرين ألف جنية دفعة أولى، وتقديم سبعة ملايين وثلاثة أرباع مليون جنية سنويا لزراعة هذا المحصول على مساحة قدرها ثلاثة ملايين وربع المليون فدان موزعة على مائة وسبع وحدة، ومساحة كل وحدة ثلاثين

ألف فدان في تنجانيقا وكينيا وروديسيا الشمالية. وطبقاً للخطة كان لإقليم تنجانيقا الحصة الأكبر، إذ بلغت حوالي 80 وحدة، واستحوذت روديسيا على 17 وحدة، بينما خصص حوالي10 وحدات في كينيا. أما تنجانيقا، فقد تم اختيار ثلاثة مواقع: هي كونجوا (Kongwa) ثم اورامبو (Urambo) على طول خط السكة الحديد المركزي الذي يربط شرق البلاد بغربها، وأخيرا منطقة ناشينجوا (Nachingwea) في المنطقة الجنوبية (U.N. 1948, PP, 106-107).

خريطة توضح مناطق زراعة الفول السوداني في تنجانيقا

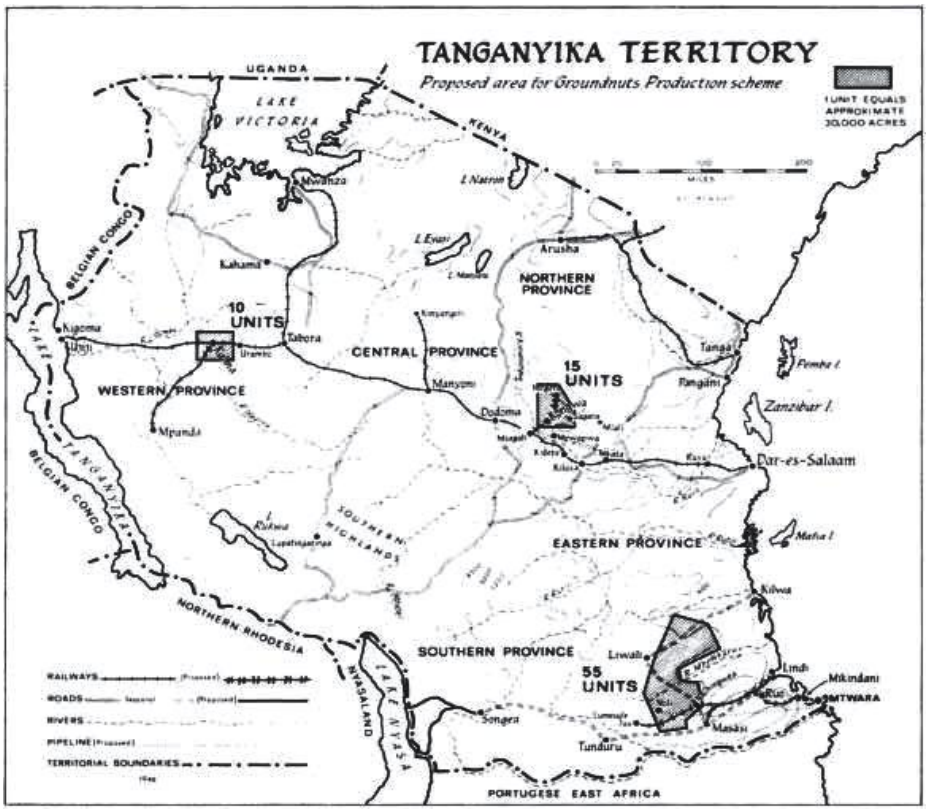

Sours: (Matteo Rizzo, 2006, p. 209)

وذكرت الحكومة البريطانية أن عقود الإيجار لهذه الأرض لمدة 99 سنة، وأنها ستعود في النهاية إلى أفارقة تنجانيقا، وذكرت أن تنجانيقا ستجني عددا من الفوائد جراء المشروع منها:

أ- المخطط سيكون حافز كبير للتنمية، ويساعد على إقامة اقتصاد زراعي أفريقي جديد على أسس تعاونية

ب- إتاحة مساحات كبيرة كانت غير منتجة في السابق وإدخالها حيز الإنتاج.

ج- بناء شبكة اتصالات جديدة، منها ميناء وخط سكك حديدية بالمقاطعة الجنوبية.

د- بناء بلدات وعدد من المستشفيات والمدارس ومركز تدريب كبير للحرفيين (Chidzero, 1958, Pp. 400-427).

وكانت النتيجة المتوقعة للمشروع أن يبلغ الإنتاج السنوي حوالي 600,000 طن من الفول السوداني في العام الخامس، ثم يرتفع أخيرا حجم الإنتاج السنوي 800,000 طن. ونصت خطة المشروع على استخدام ثلاثين ألف عامل أفريقي للعمل بأجر بسيط قدره شلنين في اليوم، على أن يوفر نصف ما تحتاجه المملكة المتحدة من الزيوت النباتية عام 1950، وعشرة ملايين جنية من العملة الصعبة(Anyonge, 1966, p. 19).

وكانت الخطة تشمل قيام المستوطنين البيض بالمشروع، وخلق نظام آلي اعتمادا على الآلات الزراعية في الإنتاج، وبحلول عام 1949 طبقت خطة يعمل فيها حوالي 27,000 من العمال الأفارقة، مع حجم

من الاستثمارات الكبيرة والتي بلغت قيمتها حوالي 36,5 مليون جنيه إسترليني، واعتبرت بريطانيا هذا المشروع الرائد بداية للزراعة الآلية الواسعة النطاق في ظل الظروف الاستوائية، دون التعرض لمخاطر كبيرة، وعلى هذا النحو مثلت قضية الفول السوداني تدخلا ماليا واسع النطاق من قبل الحكومة الإمبراطورية في المشاريع الاقتصادية الاستعمارية المشتركة مع الشركات الخاصة (Rodney, 1976, p.34).

ثانيا: مراحل تنفيذ المشروع:

عندما تمت الموافقة على خطة مشروع الفول السوداني في تنجانيقا من قبل الحكومة البريطانية في ديسمبر عام 1946، بدأ تنفيذها بشكل عاجل في فبراير 1947، وكان لشركة أفريقيا المتحدة الإدارة حتى مارس 1948. حتى أن الأمم المتحدة لم تعارض أبدا الخطة على هذا النحو، بل أن بعثتها الزائرة إلى تنجانيقا في عام 1948 رأت أن هذا المشروع كان "عملا اقتصاديا جريئا" وربما يكون له في الأجل الطويل فائدة كبيرة لسكان تنجانيقا، وأقرت الأمم المتحدة بأن التوزيع العادل للأراضي والاستخدام السليم لها يشكلان أحد الشروط الأساسية لتعزيز التقدم الاقتصادي لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية (Chidzero, 1958, Op. Cit, p. 427).

بدأت شركة أفريقيا المتحدة عمليات تطهير للمناطق الواسعة من الأراضي غير المأهولة بالسكان، واعتمدت الخطة على الإنتاج الميكانيكي بكثافة وبحد أدنى من العمالة الأفريقية، وسرعان ما واجهته عقبات لا يمكن التغلب عليها، وبعد جملة من الخسائر المحققة خلال السنة الأولى من الزراعة، سلمت شركة أفريقيا المتحدة المشروع للحكومة الإنجليزية وحولت مشاركتها في الإدارة من الباطن، وبهذه الطريقة، نقلت المخاطر التي تعرضت لها للحكومة البريطانية، والتي سرعان ما أنشئت شركة الأغذية عبر البحار(Overseas Food Corporation (O.F.C، كهيئة ممولة بالكامل من المال العام البريطاني(Mbilinyi,1986, pp. 110, 111).

وخدمة لمشروع الفول السوداني، وتوفيرا لوسائل المواصلات اللازمة لإنجاحه، أدخلت المملكة المتحدة إقليم تنجانيقا- رغم مخالفة ذلك لنصوص مبدأ الوصاية- في مشروع السنوات العشر للتنمية الخاص بالمستعمرات، وخصص لتنجانيقا من ميزانية هذا المشروع مبلغا متواضعا قدره 19,186,000 مليون جنية إسترليني، بينما كان مجموع التجارة الخارجية في تنجانيقا 25,304,122 مليون جنية إسترليني عام 1947 (Rodney, 1976, Op. Cit, p. 34).

قدمت حكومة تنجانيقا الاستعمارية عقودا مربحة لتطهير الأرض، وبناء الطرق والسكك الحديدية، وتعاونت مع وزارة الأغذية البريطانية في توفير اليد العاملة والنقل وغيرها من المرافق لمشروع الفول السوداني، وتم توصيل 15 ميلا من السكك الحديدية لمنطقة كونجوا، وتحسين قدرة ميناء ليندى(great Britain, London, H.M.S.O, 1948, p. 71). كما تم تطوير ميناء متوارا من قبل الشركات العالمية مثل Taylor Woodrow وPaulings وMowlems. حيث ارتفع مبيعات تلك الشركات من المعدات ومدخلات الزراعة(Mbilinyi, 1986 Op. Cit, p. 111).

بيد أن مشروع زراعة الفول السوداني لم يصادف النجاح المتوقع له، مما دفع الحكومة البريطانية إلى استبداله بمشروع زراعة عباد الشمس للحصول منه على الزيوت النباتية، وعندما دمر الجفاف المشروع أوقفته الحكومة في يناير 1952، بعدما بلغت تكلفته خلال السنوات السابقة تسعة وأربعين مليون جنية إسترليني، وأصبح المشروع مسيسا في بريطانيا وموضوعا للنقاش طوال سنتي 1949 و1950 بين حكومة العمال وخصومهم المحافظين، واعترفت شركة الأغذية بالهزيمة علنا في نوفمبر 1949، وتقلص هذا البرنامج الزراعي نتيجة الخطأ في تقديرات التكلفة بشأن تنظيف الحشائش،

والأخطاء الناتجة عن المسح غير الكاف من قبل جون ويكيفيلد" لفجواته الخطيرة، ودليله الضئيل، وحلمه المجنون والمدان منذ البداية"(Wood, 1950, pp. 44-46).

ولم يصل المشروع إلى الإنتاج المتوقع وهو ستمائة ألف طن، في خمس سنوات من بدايته؛ إذ لم يتعد الإنتاج سوى تسعة آلاف طن فقط، أي ما يعادل واحدا ونصفًا في المائة مما كان متوقعا، ووصلت التكلفة العالية للمشروع لعشرة أضعاف ما كان متوقعا لقطع الأشجار في العام الأول، وتذكر المصادر أن التكلفة قد بلغت في عام 1949 ثلاثة وعشرون مليون جنية إسترليني، بينما لم يزرع منه سوى ستة وعشرين ألف فدان، أي أقل من خمس المقرر زراعته في ذلك العام، في حين لم يتجاوز الإنتاج بهذه المساحة سوى ألفين ومائة وخمسين ألف طن، أي أقل من البذور المستخدمة في زراعته(CAB/129/43, 1950, Pp. 1-3).

كما صرح وزير الأغذية بأن مؤسسة الأغذية عبر البحار أجرت مسحا دقيقا للمشروع، وتوصلت لاستنتاج مفاده أن إنتاج الفول السوداني على نطاق واسع لا يمكن أن يتم في شرق أفريقيا على أساس تجاري، وأنه لا أمل في الحصول على أي إمدادات كبيرة من البذور الزيتية من هذا المخطط. ولم يكن هناك مهرب من الاعتراف بأن المشروع، قد ثبت فشله، ومن ثم، فإنه يوصي بالتخلي عن المشروع بأكمله(CAB/128/18, 1950, p.160).

وقد تبين لبعثة الأمم المتحدة والتي زارت تنجانيقا في عام 1954 أن عملية تطهير الأدغال في مناخ جاف كانت صعبة، وأن مجمل المساحة المستهدفة لزراعة الفول السوداني بلغت حوالي 600,000 فدان بحلول عام 1954، بينما اقتصر الاستثمار الزراعي على 150,000 فدان بالمقاطعة الوسطى، و180,000 فدان في المقاطعة الغربية، و154,000 فدان في المقاطعة الجنوبية، وكانت تلك الأراضي قد تم انتزاعها من الأفارقة لهذا الغرض حتى 30 يونيو 1954 (Chidzero,1958, Op. Cit, p. 427).

ثالثا: أسباب فشل المشروع وأثاره على تنجانيقا:

تعددت الآراء حول أسباب فشل مشروع زراعة الفول السوداني وآثاره على تنجانيقا؛ ويمكن إجمالها فيما يلي:

1- أسباب سياسية:

عملت بريطانيا على إعادة البناء الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن المشكلة هي أن مستعمرات بريطانيا الاستوائية كانت فقيرة، ومع ذلك منحت المستعمرات مبلغا صغيرا من نفقات الحكومة في حين أن ثروتها الحقيقية من تجارتها الخارجية تم إيداعه في لندن لدعم الاحتياطي البريطاني. وقد اجتمع سوء تقدير وزارة المستعمرات مع عناد وزارة المالية على ذلك، وأدت الخطط الممولة من الدولة للإنتاج الضخم بمشروع الفول السوداني في تنجانيقا إلى مآس عدة، بسبب الإعداد والإدارة السيئة. فقد استهلك المشروع حوالي أربعين مليون جنية إسترليني. وهناك سببان يكمنان في تفكير حزب العمال البريطاني الحاكم أديا إلى هذه الكوارث؛ السبب الأول هو الاعتقاد الراسخ في أن الاستثمار الخاص في المستعمرات كان معادلا للاستغلال، في حين أن المشروعات التي تقام تحت إشراف الدولة لا تشهد مثل هذا الاستغلال. والسبب الثاني، أنه كان هناك إحساس بأن التنمية المخططة بعناية لإنتاج المستعمرات، خاصة في المواد الغذائية، سوف تؤدي إلي توفير الكثير من الدولارات، وتجعل بريطانيا قادرة على استيراد الأطعمة بدون استنفاد الاحتياطي منها، وأن صادرات المستعمرات يمكن أن تحل هذه المعضلة(لورانس جيمس، 2016، ص260-261).

وعلى الرغم من العديد من العيوب المصاحبة للمشروع أصبحت واضحة بعد فترة وجيزة من بداية التنفيذ، فإن القرارات الرئيسة حول المشروع اتخذت من قبل مجلس الإدارة بلندن، ولم يعتقد هؤلاء البيروقراطيون الكبار أن الأمور قد لا تسير وفقا للخطة، ولذلك توقف المشروع بسبب سحب الدعم المالي

والسياسي في إنجلترا (Rodney, 1976, p.34). وفي النهاية لم يستفد الأفارقة من تلك المشروعات، ولذا ساد في مستعمرة تنجانيقا شعورا بأن اقتصاداتهم يتم التلاعب بها ببطء من أجل إثراء بريطانيا، ولكن المدافعين عن المشروعات الاستعمارية للحكومة ذكروا أنها كفيلة في نفس الوقت بإثراء المستعمرات المشاركة فيها. والحقيقة أن الشركات العالمية التي شاركت في مشروع الفول السوداني استفادت بشكل كبير من بيعها للمعدات ودخل المزارع، ومن عقود الخدمة لإدارة وتطوير البنية التحتية، فبحلول يناير 1950، كان ثلثي إجمالي النفقات البالغة 32 مليون إسترليني، جاءت من قبل المقاولين، بما فيها شركة أفريقيا المتحدة(Rodney, 1976, p.34).

2- أسباب طبيعية:

ساهمت الطبيعة الجغرافية ومنسوب سقوط الأمطار بمناطق إنتاج الفول السوداني في تنجانيقا في تعطيل وتأخر المشروع لفترات طويلة، فلم يكن هطول الأمطار في الموقع الأكبر وهو كونجوا Kongwa بالمحافظة الوسطى، ملائما لزراعة الفول السوداني، لأن مخططي المشروع اعتمدوا على بيانات هطول الأمطار في أخر سبع سنوات قبل بدء المشروع. وكان السكان المحليون يطلقون على كونجوا "بلد الجفاف الدائم" (Iliffe, 1979, p. 442).

ومن جانب أخر لم تجر عملية تحليل عميق للتربة قبل بدء التنفيذ، وكان محتوى التربة يجعل من الزراعة مستحيلا خلال موسم الجفاف، وبالتالي حدث تباطؤ كبير في تنفيذ الخطة، وساهمت الطبيعة الصلبة للتربة في التدهور السريع للآلات الزراعية المستخدمة في عمليات التطهير والزراعة. كما لم تسلم مناطق انتاج الفول السوداني من انتشار بعض الأمراض، فقد هاجم مرض روزيت Rosette محصول الفول السوداني قبل الحصاد في اورامبو Urambo وناشينجوا Nachingwea، ولم يكن له علاج وقتها، وأخيرا تعرت مساحات شاسعة من التربة السطحية والغطاء النباتي والغابات قبل نهاية المشروع(Matteo 2006, p. 238).

3- أسباب تقنية:

كان هناك عددا من الأسباب التقنية والتي أسهمت في فشل مخطط الفول السوداني في تنجانيقا، منها الثقة التي لا أساس لها حول تفوق الإنتاج الميكانيكي، والتخطيط والمسح غير الكافي، واختيار ما ثبت أنه أراض ذات إنتاج هامشي للغاية(Sundet, 1997, p.16). إذ أن الآلات المستخدمة بالزراعة في المشروع لم يتم اختبارها في المنطقة الاستوائية ولم تكن جيدة، مع عدم وجود قطع الغيار، وقلة الخبرة لدى السائقين والميكانيكيين من الأفارقة، إضافة إلى أن توريد الآلات وقطع الغيار الجديدة، نتيجة الازدحام في الموانئ في كل من مومباسا ودار السلام، كان أمرا معقدا(Marjorie, 1986, Op. Cit, p. 111). إضافة إلى ذلك فإن أعدادا كبيرة من الآلات الزراعية اللازمة للمشروع كانت غير متوفرة في السوق الدولية، وتمثل الحل في تجميع الدبابات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وتحويلها إلى آلات لقطع الأحراش، وزاد هذا التدوير والتكييف للآلات القديمة من تكلفة تشغيل الخطة، بالتالي انخفض الإنتاج. وتبين في نهاية المطاف، أن استخدام العمل اليدوي بدلا من المعدات قد خفض من تكاليف التطهير بمقدار النصف(Coulson, 1977, pp. 75-76).

ويرى الباحث أن فشل مشروع الفول السوداني قد ترتب عليه عددا من الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية الكبيرة لدى الأفارقة في تنجانيقا؛ إذ أدى التسرع في التخطيط للمشروع والمفاهيم الخاطئة لأن يصبح المشروع واحدا من أكثر الكوارث الزراعية شهرة في تاريخ التنمية الاستعمارية البريطانية. ولا ريب فإن النتائج الهزيلة للمشروع ثبطت المستثمرين الأجانب المحتملين للعمل في تنجانيقا. وكما يتضح مما سبق، فإن المشروع هدف لخدمة المصالح البريطانية، من ناحية سد العجز لديها في الزيوت والشحوم النباتية، بمعنى أن أراضي تنجانيقا وسكانها كانتا في خدمة الاقتصاد

البريطاني المتدهور، وأن الاستفادة القليلة التي عادت على تنجانيقا وسكانها جاءت عرضا، ولم تكن مقصودة لذاتها، بل في إطار خدمة المشروع، وذلك مثل مد بعض خطوط المواصلات، وعمل الأفارقة فيه، وهو ما آثار شكوكا عن حكمة البدء في أي مشروع زراعي واسع النطاق في الأرض الأفريقية، كما هزت ثقة الأهالي في المؤسسة الأوروبية.

أثبت مخطط الفول السوداني أن الزراعة في أفريقيا لا يمكن الشروع فيها بدون أفارقة (Bourbonniere 2014. pp. 366-367). ذلك أن مشاركة الأفارقة في المشروع كعمال لم تثمر عن كثير؛ فقد كان على مخططي المشروع تدريب العمال الأفريقيين من القبائل التي كانت لا تزال بدائية للغاية، وقد خدم العديد منهم كمجندين ضمن بنادق الملك الأفريقية خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يكن لهذا التدريب أية قيمة عامة للاقتصاد المحلي (Myddelton, 2007, p 83). ووجد العمال أنه من الصعب التعامل مع الآلات التي جلبت لزراعة الفول السوداني، وبعد عودتهم لقراهم الأصلية كانوا قد نسوا كل المهارات الميكانيكية المستفادة من المشروع، لأن أغلبهم عمال غير مهرة، ولذا شعروا بأن الخسائر التي حلت بالإقليم فاقت بكثير المكاسب، فقد دمرت مساحات كبيرة من الأراضي والتربة السطحية، والغطاء النباتي والغابات قبل نهاية المشروع، وتمت مصادرة أراضي الإقليم بدعوى تحقيق التنمية الاقتصادية، وابتداء من هذه النقطة فصاعدا، اعتبر نقل ملكية الأراضي- بالأدق نزع ملكية الأرض من الأفارقة- شرطا ضروريا للتنمية الزراعية، فترتب على ذلك تزايد النشاط الاستيطاني للبيض والاستيلاء على المزيد من الأرض الأفريقية، وفي النهاية كان الفلاح الأفريقي هو أكبر الخاسرين، وهو الأمر الذي ساهم في نمو الوعي الوطني الأفريقي (Sundet,1997, p. 20).

وأخيراً كان من مظاهر فشل الدولة الاستعمارية أن لجأت إلى الإكراه البدني للأفارقة في العمل بالمشروع، وعززت ذلك، بالطبع، بجزاءات قانونية، والتي كانت تعد شكلا من أشكال الإكراه من جانبها، فقد أعدت اللجنة المعنية بالعمالة الجبرية والتابعة لمكتب العمل الدولي تقريرا أشارت فيه إلى أن خطة الفول السوداني التي تطبقها السلطات البريطانية في تنجانيقا تستند كليا إلى استخدام السخرة (ILO, 1953, P. 590).

وعلى الرغم من كثافة رأس المال بالمشروع، واجه العمال الأفارقة مشاكل كبيرة مع الإدارة البريطانية، ولذلك أرسل المكتب الاستعماري رجلين لمساعدة الأفارقة على تشكيل اتحادهم العمالي المحلي؛ لكن العمال الأفارقة بالمشروع قرروا على الفور الإضراب دعما لإضرابات عمال الموانئ بدار السلام أواخر الأربعينيات، والذين طالبوا بزيادة نسبة100% من الأجور (Kimambo, 1969, P. 100).

وبالرغم من ذلك، كان للمشروع عددا من الآثار الإيجابية لبعض المناطق في تنجانيقا والتي أهملت إلى حد كبير، ففي المقاطعة الجنوبية، رصد المخطط زيادة كبيرة في عدد العاملين بأجر، وتحسين الطرق والموانئ، وبناء أفضل المرافق الصحية والتعليمية، ولكنه من جانب أخر حفز على التضخم وتفشي ارتفاع السلع والأجور، وعزز من الاضطرابات الاجتماعية، التي كان منها انتشار وإدمان الكحول والبغاء والسرقة كأكثر الأعراض وضوحا طوال فترة المشروع (Matteo 2006, p. 211).

الخاتمة :

من خلال ما ورد سابقاً يمكن إيجاز جملة من النتائج نوردها في الآتي:

- كان الهدف من مشروع الفول السوداني خدمة المصالح البريطانية، من ناحية سد العجز لديها في الزيوت والشحوم النباتية، بمعنى أن أراضي تنجانيقا وسكانها كانا في خدمة الاقتصاد البريطاني المتدهور، وأن الاستفادة القليلة التي عادت على تنجانيقا وسكانها جاءت عرضا، ولم تكن مقصودة لذاتها، بل في إطار خدمة المشروع.

- قدم المشروع عددا من الايجابيات لبعض المناطق غير المأهولة في تنجانيقا، مثل مد بعض خطوط المواصلات، ومرافق البنية التحتية والموانئ، ولكن من جانب أخر يتضح أن الخسائر التي حلت بتنجانيقا من ورائه كانت أكثر من المكاسب، حيث دمرت مساحات كبيرة من غاباتها، ولم تجد المملكة المتحدة وسائل كافية لتوفير المياه اللازمة لإحداث تطور في المجال الزراعي بتنجانيقا، حيث لم تتمكن حتى من توفيره لمشروعها الخاص بالفول السوداني.
- لم يستفد الأفارقة من المشروع سواء من ناحية الأجور أو اكتساب المهارات على الزراعة؛ بل أن الدول الاستعمارية لجأت إلى استخدام العمل الجبري أو السخرة سعيا لإكمال المشروع، وسهلت عمليات الاستيطان الأبيض، فعمدت إلى نزع الكثير من الأراضي الأفريقية في تنجانيقا.
- أسهم المشروع في زيادة الوعي العمالي لدى الأفارقة، حيث أقدم العديد منهم على المشاركة بالمظاهرات والإضرابات المناوئة لسلطة الاستعمار البريطاني في تلك الفترة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والوثائق المنشورة:

- CAB/129/43, 30th November, 1950, the Future of the East African Groundnut Scheme Memorandum by the Secretary of State for the Colonies and the Minister Of Food.
- CAB/128/18, December 1950, Production of Groundnuts in East Africa, Printed for the Cabinet.
- great Britain, London: H.M.S.O., 1948, Presented by the Secretary for State to the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, London.
- International Labour Office, (1953), Report of the AD Hoc Committee on Forced Labour, Geneva.
- U.N., Doc. T/218, (1948), Reports of United Nations Visiting Mission to Tanganyika.

ثانيا: المراجع:

1- المترجمة:

- لورانس جيمس(2016.): شروق الإمبراطورية البريطانية وغروبها، ترجمة: عبد الله عبد الرازق إبراهيم، الجزء الثاني، العدد(2564)، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

2- المراجع الأجنبية:

- Friedland, William. H, (1969) "Vuta Kamba" The Development of Trade Unions in Tanganyika, California: Stanford University, Hoover Institution Publications 84.
- Hogendorn, Jan S. and K.M. Scott, (1983) Very Large-scale Agricultural Projects, the Lessons of the East African Groundnut Scheme'. In Imperialism, Colonialism and Hunger: East and Central Africa.
- Iliffe, J., A, (1979) Modern History of Tanganyika, Cambridge: Cambridge University Press.

- Kimambo, I. N., and Temu, A. J.(1969) A History of Tanzania, East African Publishing House, Nairobi.
- Morgan, W.T, (1972), East Africa: Its People and Resources, 2nd Edition, Oxford university Press.
- Myddelton, D.R, (2007) They Meant Well Government Project Disasters, The Institute of Economic Affairs, U.K.
- Rodney, Walter:(1976) World War II and the Tanzanian Economy, Cornell University, Africana Studies and Research Center, Monograph No. 3.
- Wood, Alan, (1950) The Groundnut Affair, London, Bodley Head.

ثالثا: البحوث والدراسات:

1- باللغة العربية:

- السامرائي، أحمد محمود علو، والحداد، زينب لبيب فخري (2017): اختلال الميزان التجاري البريطاني وأثره في تراجع المستوى المعاشي (1939-1943م)، توفير الغذاء اليوميً أنموذجا، الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، المجلد 4، العدد 7.
- الشرقاوي، محمد أحمد(2011) بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق عن تنجانيقا 1949، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 33.

2- باللغة الإنجليزية:

- Coulson, Andrew, (1977) Agricultural Policies in Mainland Tanzania'. Review of African Political Economy, 10.
- Bourbonniere, Michelle (2014) Ripple effects: the groundnut scheme failure and railway planning for colonial development in Tanganyika, 1947–1952, Canadian Journal of African Studies, Vol. 47, No. 3.
- Matteo Rizzo, (2006) What Was Left of the Groundnut Scheme: Development Disaster and Labour Market in Southern Tanganyika 1946-1952, Journal of Agrarian Change, Vol. 6, No.2.
- Mbilinyi, Marjorie, (1986) Agribusiness and Casual Labor in Tanzania, African Economic History, No. 15.

رابعا: الرسائل العلمية:

- Chidzero, Bernard.(1958) Tanganyika Influence of International Trusteeship on Constitutional and Political Development, the degree of' Doctor of Philosophy, Montreal, Canada
- Sundet, Geir (1997) The Politics of Land in Tanzania, D. Phil, dissertation submitted to the University of Oxford Hillary term.
-Anyonge, Nathan Jumba, (1966) British Groundnut Scheme in East Africa: Labour Government's Dilemma, Master of Arts, Department of History and Philosophy Kansas State University.

Britain and the peanut project in Tanganyika (1947-1952)

Alaa Kamel Abdel Gawad Mohamed
PHD Degree –Department of History
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University - Egypt
kkaal661@gmail.com

Dr. El Sayed Flifal
Professor of modern and contemporary history
History Department
Faculty of African Postgraduate Studies
Cairo University - Egypt
S_fleifl@yahoo.com

Khalaf Abdel-Azim Sayed Elmerry
Professor of modern and contemporary history
History Department
Faculty of Women for Arts, Science & Education
Ain Shams University- Egypt
khelmeery@gmail.com

Abstract

After end of second World War Britain was subjected to a major economic crisis, which significantly affected on the standard of living on many classes of British society specially into acute lack of botanic oils and for covering of this crisis , Britain intended to revitalize the economic movement in its colonies in East Africa, and Tanganyika was one of them by starting to plan a large agricultural program called the Peanut Project in 1947 AD and spent a lot of money on this project by number of private British companies participated in it to serve its interests However the hasty implementation of this project led to the occurrence of many political and technical errors and the Natural factors also played a role in causing many material losses which led to suspend of the project 1952 withdrawal of financial support about which had a significant impact on the political, economic and social situation in Tanganyika

Keywords: Britain, Tanganyika, peanut project, colonial economy.